«اتحاد مكاتب الاستقدام» ثمّن قرار «الداخلية».. ومخاوف رواد «التواصل الاجتماعي» من سلوكياتهن

«عودة الإثيوبيات».. هل يحل أزمة العمالة المنزلية قبل رمضان؟

كريم طارق

لاتزال الجهود الحكومية تتواصل من أجل حل أزمة العمالة المنزلية التي تفاقمت في الفترة الأخيرة، لاسيما مع ما طرأ من تطورات في ملف العمالة الفلبينية. في هذا الإطار، أصدرت وزارة الداخلية أمس قرارا برفع الحظر عن استقدام العمالة المنزلية الاثيوبية وذلك بعد توقف دام لسنوات. وأوضحت «الداخلية» أن هذا القرار جاء لرفع المعاناة وتخفيف الأعباء على المواطنين والمقيمين خصوصا مع قرب شهر رمضان الفضيل، حيث انه سيساعد كثيرا في خفض تكاليف استقدام العمالة المنزلية بشكل كبير. في ظل هذه التطورات المتلاحقة في ملف العمالة المنزلية الذي يحتل جانبا كبيرا من الأهمية في المجتمع الكويتي، استطلعت «الأنباء» آراء عدد من أصحاب مكاتب استقدام العمالة المنزلية والمواطنين الذين أكدوا على وجود أزمة حقيقية تتعلق باستقدام العمالة نتيجة شح الطلبات المتوافرة لدى المكاتب، لافتين إلى أن ذلك الشح سبب ارتفاعا هائلا في أسعار العمالة من الجنسيات الأخرى - ان وجدت - وذلك نتيجة استغلال الدولة المصدرة لوقف استقدام العمالة الفلبينية.

خالد الدخنان

علي المرزوق

علي العلي

خلو ممرات عدد من المكاتب نتيجة ندرة الطلبات المتوافرة لديها

ندرة الطلبات ورمضان

وفي جولة قامت بها «الأنباء» لعدد من المجمعات التجارية التي تتواجد بها تلك المكاتب، رصدت وجود ركود غير مألوف في هذه الأسواق التي كانت تعج بطلبات الاستقدام، حيث أكد عدد من المواطنين خلو المكاتب من الطلبات الجديدة، وأشار البعض منهم إلى أنه تواصل مع أكثر من 10 مكاتب حتى الآن ولم يجد بها سوى عدد قليل جدا من الطلبات الخاصة بالعمالة الجديدة.

وأجمع عدد من المواطنين عن وجود أزمة حقيقة قبيل شهر رمضان الكريم في ظل صعوبة الاستغناء عن العمالة المنزلية في الوقت الحالي، نظرا لاعتماد الأسر الكويتية على العمالة لأسباب يأتي في مقدمتها عمل الزوجين وحاجة كبار السن لهذه العمالة.

معالجة ارتفاع الأسعار

في البداية، ثمّن رئيس اتحاد مكاتب استقدام العمالة المنزلية خالد الدخنان قرار وزارة الداخلية بشأن رفع الحظر دخول العمالة المنزلية الاثيوبية إلى الكويت، لافتا إلى ان هذا القرار سيسهم في تخفيف الضغط على مكاتب استقدام العمالة المنزلية وتعويض النقص في سوق الاستقدام نتيجة أزمة وقف استقدام العمالة من الفلبين.

الدخنان: فتح أسواق جديدة يُسهم في معالجة «شح الطلبات» ويخفّض الأسعار

العلي: فتح البلدان الموقوفة يتيح أمام المواطن البدائل ويخلق سوقاً تنافسياً بين الدول المصدرة للعمالة

المرزوق: منطقة واحدة في إثيوبيا تثير عمالتها المشاكل ويجب تجنبها

وأضاف الدخنان أن فتح أسواق جديدة من قبل الدول التي اوقفت وزارة الداخلية التأشيرات منها يسهم في تحقيق فائدة كبيرة تتمثل في خفض أسعار العمالة المنزلية نتيجة وجود عدد من الدول المصدرة للعمالة والتي تتنافس فيما بينها، فضلا عن وجود بديل لأي من العمالة المتواجدة حاليا ووقفها حتى لا تقع المكاتب في تلك الأزمات من جديد.

وتابع الدخنان أن الاتحاد يسعى من خلال التنسيق مع مختلف الجهات المعنية في الدولة لتلبية احتياجات السوق من العمالة المنزلية في ظل انحصار عملية الاستقدام على دولتين فقط وهما الفلبين - الموقوفة مؤقتا - وسريلانكا، وهو ما يشكل سببا رئيسيا وكبيرا في رفع الأسعار، مناشدا وزارة الداخلية اتخاذ خطوات مماثلة وفتح المزيد من الدول المصدرة للعمالة والمغلقة سابقا مثل الكاميرون واندونيسيا، وذلك بهدف خفض الأسعار ليصب ذلك بشكل كبير في مصلحة المواطن ورفع المعاناة عنه في هذا السوق الذي يعاني حاليا من شح في الطلبات.

قرار صائب

من جهته، وصف صاحب أحد المكاتب علي المرزوق توجه الداخلية، بالقرار الصائب الذي سيساعد المكاتب في توفير طلبات المواطنين وخفض أسعار العمالة، لافتا إلى أن المكاتب تدعم قرارات الجهات المعنية بفتح المزيد من الدول المصدرة للعمالة مثل نيبال وإندونيسيا، بالإضافة إلى عدد من الدول التي ليس لديها سفارات في الكويت، خاصة أن تلك الدول لديها الخبرة الكافية في مجال العمالة المنزلية وتتمتع بسمعة لدى المواطنين. وفيما يتعلق بالعمالة الإثيوبية وكثرة الحوادث المتعلقة بها سابقا، أشار إلى وجود منطقة واحدة بإثيوبيا هي التي تعاني من كثرة الجرائم والشكاوى، معربا عن استعداد مكاتب الاستقدام بالتعاون مع «الداخلية» لمدها باسم تلك المنطقة لرفض القيز المتعلقة بها نهائيا.

سوق تنافسي

من جانبه، أكد علي العلي وهو صاحب أحد مكاتب استقدام العمالة المنزلية أيضا أن رفع الحظر عن دخول عاملات المنازل الإثيوبيات خطوة جدية من قبل الداخلية في اتجاه إصلاح الخلل والنقص الذي يعاني منه سوق استقدام العمالة المنزلية في الكويت، مشيرا إلى خلق سوق تنافسي بين الدول المصدرة يسهم بشكل إيجابي في خفض الأسعار.

وأوضح أن تلك العملية تسهم بشكل كبير في تنويع البدائل والخيارات أمام المواطن في اختيار العاملة التي تتناسب مع احتياجاته وقدراته المادية أيضا، كون العاملة الإثيوبية تقل في سعرها عن العمالة السريلانكية والفلبينية. وفيما يتعلق بالأسعار المتوقعة لاستقدام العمالة الإثيوبية، قال العلي إنه من المبكر التعرف حاليا عن أسعارها الحقيقية خاصة في ظل طول مدة إيقاف تصدير تلك العمالة إلى الكويت، لافتا إلى أن المكاتب ستقوم بالاستفسار من المكاتب الخارجية التابعة لإثيوبيا للتعرف على أسعارها الحقيقية، متوقعا ألا تتعدى أسعار استقدامها الـ 800 دينار.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أكد أن القرار سيتم تقييمه ومتابعة التزام المكاتب بتطبيقه

الروضان: تحديد تكلفة العمالة بـ 990 ديناراً ليس نهائياً

خالد الروضان

قال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان إن القرار الصادر من (التجارة) بشأن تحديد تكلفة استقدام العمالة المنزلية أمس الثلاثاء ليس نهائيا وسيتم تقييمه في الفترة المقبلة، مشددا على متابعة الوزارة لالتزام المكاتب بتطبيقه.

وأشار الروضان في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة عقب انتهاء جلسة أمس إلى وجود تعاون كبير بين «التجارة» ووزارة الداخلية في متابعة عمل مكاتب العمالة المنزلية التي لا تلتزم بالاشتراطات المذكورة في القرار.

وأوضح أن «الداخلية» بصدد فتح المجال لاستقدام العمالة المنزلية من جنسيات مختلفة، موضحا أن وزارة الخارجية تقوم من جهتها بالتنسيق مع مختلف بعثاتها الديبلوماسية في هذا الشأن.

وذكر أن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وجه عددا من الوزراء إلى تسهيل عملية استقدام العمالة المنزلية وتخفيف الأعباء عن المواطنين، لافتا إلى وجود خطوات حكومية «مهمة» ستصدر قريبا في هذا الصدد.

وكان وزير التجارة والصناعة أصدر في وقت سابق أمس قرارا وزاريا يقضي بتحديد تكلفة استقدام العمالة المنزلية عن طريق المكاتب بقيمة 990 دينارا (نحو 3267 دولارا) وعن طريق تقديم الكفيل جواز سفر العمالة إلى المكتب بقيمة 390 دينارا (نحو 1287 دولارا) وذلك لمدة ستة أشهر على أن يعاد النظر بالتكلفة وفق ما يسفر عنه التطبيق العملي والصالح العام.

بعد أن أصدر الجراح قراراً برفع الحظر عن «الإثيوبية»

توجّه لجلب العمالة المنزلية من الهند وڤيتنام

اللواء الشيخ مازن الجراح

علمت «الأنباء» أن اجتماعات ماراثونية أجريت من قبل ادارة العمالة المنزلية لفتح أسواق جديدة للعمالة المنزلية في ڤيتنام وعدة دول أخرى لتجاوز الارتفاع في أسعار هذه العمالة. وقال مصدر امني ان مذكرة التفاهم مع السفارة الهندية تم إنجازها ورفعها الي وزارة الخارجية. وكان وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ مازن الجراح أصدر أمس قرارا برفع الحظر عن استقدام العمالة المنزلية الإثيوبية وذلك بعد توقف دام لسنوات.

وأوضح الجراح في بيان صحافي صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أن القرار جاء بناء على الاجتماعات التي عقدت أخيرا مع وفد من الحكومة الإثيوبية.

وأضاف أن القرار يهدف إلى رفع المعاناة وتخفيف الأعباء عن المواطنين والمقيمين خصوصا مع قرب شهر رمضان الفضيل، مشيرا إلى أن القرار سيساعد كثيرا في خفض تكاليف استقدام العمالة المنزلية بشكل كبير.

وبين أن الاجتماعات التي عقدت مع الوفد الإثيوبي الذي زار الكويت مؤخرا جاءت لتعريفهم بجميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكويتية خلال ثلاث سنوات للحفاظ على حقوق العمالة في القطاع المنزلي لاسيما مع صدور القانون رقم (68 لسنة 2015). ولفت إلى أن هذا القانون تضمن حقوق وواجبات العمالة المنزلية وما تتميز به تلك العمالة، الأمر الذي يجعل من الكويت دولة جاذبة للعمالة المنزلية ترعى وتحافظ على حقوق من يعيش على أراضيها.

وذكر أن وزارة الداخلية وبالتنسيق مع وزارة الخارجية تبذل جهودا كبيرة لفتح أسواق جديدة للعمالة المنزلية بما ينعكس إيجابيا على مصلحة المواطنين.

وأفاد بأن قرار الحظر عن العمالة المنزلية الإثيوبية سيعيد التوازن لملف العمالة المنزلية نظرا لارتفاع تكلفة استقدام العمالة الفلبينية والسيلانية مقارنة بالإثيوبية فضلا عن سرعة إنهاء إجراءاتها.

رواد «التواصل الاجتماعي»: الحل في فتح المزيد من الدول الآسيوية

وفي رصد لردود أفعال رواد مواقع التواصل الاجتماعي من المواطنين بعد صدور قرار «الداخلية» صباح أمس بشأن وقف الحظر على استقدام العمالة المنزلية من إثيوبيا، أعرب عدد منهم عن مخاوفهم من عودة فتح التصاريح لاستقدام العمالة من هذه الجنسية مرة أخرى للكويت، لافتين إلى أن تلك الخطوة ستسهم في انتشار الجرائم في الكويت نظرا لكثرة الجرائم والسلوكيات التي قد تسببها تلك العمالة خاصة أن البعض منها يعاني من مشاكل صحية ونفسية.

ولفت عددا آخر منهم إلى أن التوجه الصائب لحل أزمة العمالة المنزلية يتمثل في فتح دول آسيوية أخرى غير الفلبين وسيرلانكا مثل الهند ونيبال، وذلك نظرا لتجاربهم الجيدة في الكويت وقلة المشاكل التي قد تسببها تلك العمالة المسالمة.

أكدن على ضرورة توفير بدائل أخرى

مواطنات وربات منازل: رفع الحظر شر لا بد منه

دارين العلي

بعد صدور قرار وزارة الداخلية بشأن رفع الحظر عن العمالة الإثيوبية كان من الأهمية بمكان معرفة رد فعل المواطنات الكويتيات وربات البيوت اللاتي يأتين في مقدمة المتأثرين بالقرار ومن قبله بأزمة العمالة المنزلية. من أجل ذلك طرحت «الأنباء» الموضوع على عدد من المواطنات وربات البيوت وكانت النتيجة القبول بأهون الشرين أي القبول بالعاملة الأثيوبية بدل النقص الحاصل، فيما تمنى بعضهن أن تتجه الحكومة لجنسيات آسيوية أخرى كالهندية والسيلانية والإندونيسية لأنهن أقل خطرا من الإثيوبيات.

وقالت أم عبدالعزيز وهي أم لثلاثة أطفال انها لا تستطيع الاستغناء عن العمالة المنزلية لأنها أم عاملة، وبالتالي فإن وجود العمالة في المنزل أمر ضروري، ولكنها تفضل الفلبينيات لأنهن يهتممن بالنظافة والأطفال بينما الإثيوبيات يحتجن لمراقبة دائمة خصوصا في ظل ما يشاع عن أنهن جميعا لديهن مشاكل نفسية أو خريجات سجون.

أما أسماء السعدي فعلقت على قرار رفع الحظر بأنه شر لابد منه لتعويض النقص بعد حظر الفلبين لعمالتها في ظل توقف الجنسيات الأخرى أيضا عن الحضور للكويت كعمالة منازل مثل إندونيسيا، لافتة إلى أنه ليست جميع الإثيوبيات خطيرات وفي الأساس المعاملة الطيبة للخادمة تعطي نتائج إيجابية في المنزل.

في السياق نفسه قالت أم أحمد حسن ان العمالة المنزلية تبات تنقرض في الكويت ولابد من ايجاد مخارج أخرى لتوفيرها لأن المجتمع اعتاد على وجود هذه الخدمات، الا أنه لا يجب أن يكون رفع الحظر هذا دون ضوابط وشروط خصوصا أن هناك علامات استفهام كبيرة على الإثيوبيات وما تقمن به من أعمال إجرامية أحيانا، وطبعا لا يمكن تعميم هذا الأمر، لافتة إلى أنه لابد من وضع معايير وشروط وأن يكون السجل العدلي للمرشحة للعمل نظيفا وأن تجرى لها تحاليل طبية شاملة تثبت قدرتها الجسدية والعقلية.

بدورها أكدت أم محمد أن العمالة المنزلية لأي جنسية كانت شرا لابد منه ولكن المعاملة الطيبة بغض النظر عن جنسية العاملة تؤتي الآثار الطيبة، مشيرة إلى أنها تحاول دائما التعامل مع عاملتها وكأنها في عائلتها لافتة الى أن الإثيوبيات عادة ذات طباع حادة ولكن المجتمع بحاجة لهن.